

Distr.: General
24 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعها السابع والأربعين والثامن والأربعين في نجامينا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفي كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، على التوالي. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، الدعم في تنظيم هذين الاجتماعين.

وقد أتاح الاجتماعان للدول الأعضاء فرصة لاستعراض التطورات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية في ما يتعلق بالسلام والأمن، ومناقشة أوجه الاستجابة للتحديات الراهنة وتحديد التهديدات الجديدة التي تحدق بالسلام والاستقرار الإقليميين. وقدمت اللجنة توصيات بشأن كيفية التغلب على تلك التحديات.

وناقشت اللجنة ما تعانيه الآليات دون الإقليمية للسلام والأمن، بما في ذلك اللجنة نفسها، من افتقار إلى التمويل الكافي، وحثت الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها في الوقت المناسب وعلى نحو منظم، لكفالة سلاسة عمل تلك الآليات. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء عدم وجود ما يكفي من القدرات والتمويل للآليات المنشأة لتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا.



ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في عملية الإصلاح المؤسسي التي تجريها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ودعت إلى التعجيل بوتيرة العملية، وطلبت إطلاعها بانتظام على ما يستجد من أمور بشأن هذه المسألة. ودعت اللجنة أيضا إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين وسط وغرب أفريقيا، بما في ذلك في إطار إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي اعتمدته القمة الأولى المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٨.

وفي أثناء الاجتماعين، أعربت اللجنة عن القلق الشديد إزاء التحديات الناشئة عن الرعي والتنقل الرعوي العابر للحدود، ودعت إلى اتخاذ تدابير على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تعزيز التنقل الرعوي السلمي لصالح الدول والمجتمعات المعنية. وفي هذا الصدد، أخذت اللجنة علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل اعتماد لائحة تنظيمية بشأن الرعي والتنقل الرعوي على الصعيد دون الإقليمي.

ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من استمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استخدام الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية لتمويل تلك الجماعات، والروابط المزعومة بين بعض تلك الجماعات والشبكات الإرهابية الدولية.

وأعادت اللجنة تأكيد التزامها بمراقبة الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بطرق منها تنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها، وهي اتفاقية معظم أعضاء اللجنة أطراف فيها الآن. وفي الاجتماع السابع والأربعين للجنة، وقعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، مشروعاً مشتركاً بشأن "مساعدة الدول الأفريقية في تنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي في 'إسكات دوي المدافع' في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠: بناء القدرات لدول وسط أفريقيا"، وأطلقت ذلك المشروع.

وأشارت اللجنة إلى أن للمرأة دوراً رئيسياً تضطلع به في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وأعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، بطرق منها اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية تتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وسوف يعقد الاجتماعان التاسع والأربعون والخمسون للجنة في لواندا ومالابو، على التوالي.

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٧٨/٧٣ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، بالجهود التي تبذلها اللجنة للتصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود في وسط أفريقيا. وأعادت الجمعية العامة تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تخفيف حدة التوترات والنزاعات في وسط أفريقيا، ومواصلة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.

٢ - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة أيضا عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، وأعربت عن تقديرها للدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة للجنة، وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمل المكتب. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة للجنة لكفالة نجاح اجتماعاتها التي تعقد مرتين في السنة. وأهابت بالأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، تقريرا عن تنفيذ القرار ٧٨/٧٣.

٣ - وهذا التقرير مقدّم عملا بالطلب المشار إليه أعلاه، وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى آب/أغسطس ٢٠١٩.

ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة

٤ - عُقد الاجتماع السابع والأربعون للجنة في نجامينا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعُقد الاجتماع الثامن والأربعون في كينشاسا في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. وحضر الاجتماعين كليهما جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وهي: أنغولا، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وغابون، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي. وشملت الاجتماعات جلسات وزارية مغلقة.

٥ - وشارك ممثلو الكيانات التالية أيضا بصفة مراقب في اجتماع واحد أو في كلا الاجتماعين: مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ ولجنة حوض بحيرة تشاد؛ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛ ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

٦ - واطلع مكتب اللجنة ببعثتين ميدانيتين إلى سيدو، في منطقة موين - شاري في تشاد، بالقرب من الحدود المشتركة مع جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وإلى دونغو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩. وكان الهدف

من كلتا الزيارتين هو تقييم التحديات في مجالي السلام والأمن الناشئة عن التنقل الرعوي والرعي، بما في ذلك الروابط التي تصل ذلك بالصيد غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٧ - وترد أدناه المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة التي هي قيد الاستعراض.

ألف - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في وسط أفريقيا

٨ - ظلت اللجنة تشكل منبرا فريدا للمشاورات وتبادل الخبرات فيما يتصل بتحديات السلام والأمن الرئيسية في وسط أفريقيا، ولتحديد تدابير جماعية ترمي إلى التصدي لها. وقد نظرت اللجنة في الحالة في كل بلد في المنطقة دون الإقليمية من أجل تحديد الاتجاهات المشتركة لدى عدد من البلدان أو جميعها، أو التي تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار الإقليميين.

٩ - ورحبت اللجنة بالتطورات الإيجابية التي حدثت في بعض البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إتمام العملية الانتخابية بطريقة سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جرت أول عملية انتقال سلمي للسلطة، والتقدم الذي أحرز بفضل المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبوجه خاص توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة والجماعات المسلحة، وهو ما أفضى إلى تعيين حكومة جديدة تضم ممثلين من الدول الموقعة.

١٠ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار أو ظهور حالات مثلت تهديدات لاستقرار المنطقة، بما في ذلك عمليات انتخابية جرى التنازع بشأنها، وقوبلت نتائجها بالرفض من جانب بعض الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛ وآثار التباطؤ الاقتصادي الناجمة عن جملة أمور منها الانخفاض والركود في أسعار النفط وغيره من المواد الخام، وارتفاع مستوى الدين العام، وهو ما دفع البلدان المعنية إلى الموافقة على برامج للتكيف مع صندوق النقد الدولي، وهي برامج يجري في إطارها تنفيذ تدابير للتقشف؛ والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة؛ واستمرار الأزمة في حوض بحيرة تشاد، وأثر الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل؛ واستمرار الخلافات بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وسائر الجهات السياسية الفاعلة، والجماعات المسلحة في البلد، بالرغم من توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعيين حكومة جديدة؛ واستمرار الأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء المنطقة دون الإقليمية، بسبب العنف وما يتبع ذلك من زيادة في تشريد المدنيين.

١١ - وساور اللجنة قلق إزاء تزايد التحديات الأمنية المتصلة بالرعي والتنقل الرعوي عبر الحدود، بما في ذلك اشتباه حدوث تواطؤ بين الرعاة والجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة دون الإقليمية، والتحديات البيئية الناشئة عن وجود الماشية في المناطق المحمية والمتنزهات الوطنية، وخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وقد استمعت اللجنة، في اجتماعيها السابع والأربعين والثامن والأربعين، إلى إحاطة عن العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التحسينات التي تحققت في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية منذ انتخاب رئيس الجمهورية، فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيددي، إلى جانب الجهود التي بذلت من أجل تعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين والدوليين. وأعرب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية

أيضا عن قلقه إزاء الصلات المزعومة بين الجماعات المسلحة الناشطة في الجزء الشرقي من البلد والشبكات الإرهابية العالمية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

١٣ - وأعرب وفد جمهورية أفريقيا الوسطى عن امتنانه للجنة لما قدمته من دعم لعملية السلام في البلد. وقال الوفد إن تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماضٍ على الطريق الصحيح بالرغم من بعض التحديات التي ووجهت في البداية، وهو بحاجة إلى دعم قوي من المنطقة. وأبلغ الوفد اللجنة أن اجتماعا للجنة المشتركة الثنائية عقد بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠١٩، وأن هناك اجتماعات مماثلة مع البلدان المجاورة الأخرى مقرر عقدها وفقا لأحكام الاتفاق السياسي. وكررت جمهورية أفريقيا الوسطى دعوتها إلى الرفع الكامل للحظر المفروض على توريد الأسلحة، وحصلت على تأييد عدد من الدول الأعضاء في الاجتماع الثامن والأربعين للجنة.

باء - نزع السلاح وتحديد الأسلحة

اتفاقية كينشاسا ومعاهدة تجارة الأسلحة

١٤ - نظرت اللجنة في المرحلة التي بلغها توقيع الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية والتصديق عليها، ولا سيما اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة، وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا) التي صدقت عليها البلدان التالية في الوقت الذي كانت اللجنة تعقد فيه اجتماعها الثامن والأربعين: أنغولا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، وغابون، وسان تومي وبرينسيبي. وفي أثناء الاجتماع الثامن والأربعين، أبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية اللجنة بأنها قد أودعت صكوك تصديقها، بينما أشارت غينيا الاستوائية إلى أن مجلسي البرلمان كليهما صدقا على الاتفاقية، وأن الحكومة سوف تودع قريبا صكوك تصديقها. وأعربت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عن اهتمامها باستضافة أمانة اتفاقية كينشاسا. وحتى الوقت الحاضر، لم يصدق على معاهدة تجارة الأسلحة سوى ثلاثة من أعضاء اللجنة: الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد.

١٥ - وقدمت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الدعم أيضا للجهود الرامية إلى إنشاء لجان وطنية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا لاتفاقية كينشاسا وبروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، قُدمت المساعدة التقنية إلى الكاميرون، وتشاد وغابون، وكررت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الإعراب عن استعدادها لتقديم دعم مماثل إلى الدول الأعضاء الأخرى. وشاركت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضا في إعداد خطة عمل خمسية (٢٠١٩-٢٠٢٣) لتنفيذ الاتفاقية، وشرعت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية.

معلومات مستكملة بشأن أنشطة مكتب شؤون نزع السلاح

١٦ - قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إحاطة إلى اللجنة، خلال الاجتماعين السابع والأربعين والثامن والأربعين للجنة، بشأن أنشطته الرامية إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلى هامش الاجتماع السابع والأربعين، وقعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والمركز الإقليمي،

مشروعاً مشتركاً بشأن "مساعدة الدول الأفريقية في تنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي في 'إسكات دوي المدافع' في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠: بناء القدرات لدول وسط أفريقيا"، وأطلقت ذلك المشروع (انظر [A/73/731-S/2019/111](#)، الضميمة الأولى). وفي إطار ذلك المشروع، نظم المركز الإقليمي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، حلقة عمل دون إقليمية في ياوندي لاستعراض تنفيذ اتفاقية كينشاسا، وتقديم توصيات ذات صلة من أجل تنفيذها تنفيذاً فعالاً. ومن المقرر أيضاً عقد حلقات عمل وطنية في جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولتعزيز الإجراءات التي اتخذها مكتب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرامية إلى تشجيع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك، أوفد المركز الإقليمي بعثتين في مجال الدعوة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على التوالي. والتزمت الحكومتان باتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على الاتفاقية دون إبطاء. وفي شراكة مع مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية، نظم المركز الإقليمي أيضاً حلقة عمل دون إقليمية عقدت في مالابو يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، بشأن إنتاج ونقل المواد الانشطارية للأسلحة النووية، تعرّف المشاركون خلالها على الجوانب التقنية والسياسية لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتبادلوا الآراء وناقشوا التحديات والسبل الفعالة للمضي قدماً لإبرام معاهدة مقبلة. وشارك في حلقة العمل ممثلون من بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي.

جيم - العنف المسلح والإرهاب في وسط أفريقيا

الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

١٧ - شددت اللجنة على أهمية الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، ودور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنسيق تنفيذها ورصده.

جماعة بوكو حرام

١٨ - قدمت لجنة حوض بحيرة تشاد الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والصمود للمناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد التي اعتمدت في آب/أغسطس ٢٠١٨ وأقرها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. والاستراتيجية مبنية على تسع ركائز، وتتضمن ما مجموعه ٤٠ هدفاً استراتيجياً، وسيجري تنفيذها في ثماني مناطق أو ولايات أو مقاطعات في البلدان الأربعة المتضررة. ويتنظر من كل دولة من الدول المعنية أن تعتمد خطط عمل إقليمية للمناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام، باتباع المبادئ التوجيهية المقدمة في إطار الاستراتيجية. وأنشأت اللجنة فريقاً للدعم التقني، وفريقاً عاملاً، وأمانة، لتتولى تنسيق ورصد تنفيذ الاستراتيجية. وقد مثل المؤتمر الرفيع المستوى المتعلق بمنطقة حوض بحيرة تشاد، الذي عقد في برلين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فصلاً جديداً في تنفيذ طريقة جديدة للعمل في المنطقة، نظراً لأن الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود كانت جزءاً من هذا المؤتمر، متجاوزة النهج الإنساني الأكثر تقليدية للمؤتمر المتعلق ببخيرة تشاد الذي عقد في أوغندا في عام ٢٠١٧. وقد رؤى

أن هذا النهج المشترك أكثر مصداقية وفعالية، وهو ما أدى إلى تقديم مزيد من التمويل للتدخلات الإنسانية والإنمائية.

١٩ - وقد أبلغت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات عن اشتداد الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٨، وهو ما واجهته فرقة العمل بموقف هجومي حازم أدى إلى تحقيق بعض النجاحات العملية في الأشهر الأخيرة. وكررت الفرقة دعواتها إلى تقديم مزيد من الدعم الإقليمي والدولي من أجل تعزيز قدراتها التشغيلية.

٢٠ - وفي الاجتماع الثامن والأربعين للجنة، أطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اللجنة على ما يضطلع به من أنشطة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. وأجرى المكتب جولة رفيعة المستوى في البلدان المتضررة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، الذي يغطي أيضا منطقة حوض بحيرة تشاد. وأجرت الوفود الرفيعة المستوى زيارة إلى تشاد في آذار/مارس ٢٠١٩، والكاميرون والنيجر في نيسان/أبريل ٢٠١٩، في حين تقرر أيضا إجراء زيارة إلى نيجيريا في عام ٢٠١٩. وشاركت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في الزيارة التي أجريت إلى تشاد. وكان الهدف من هذه الزيارات هو جمع معلومات عن تطور التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، وعن الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التصدي له، من أجل حشد المزيد من الدعم الدولي للجهود الجارية والمزمعة للقضاء على ذلك التهديد، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٢١ - وأبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية اللجنة أن هناك أدلة موثوقة عن وجود تواطؤ بين الجماعات المسلحة الناشطة في منطقتها الشرقية، ولا سيما، القوات الديمقراطية المتحالفة - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والدولة الإسلامية في العراق والشام، ودعت إلى تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

٢٢ - وأقرت اللجنة بالدور المحوري للتنقيف في الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف، وأوصت بأن تتولى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، متابعة هذا الموضوع، وأن تقدم تقريراً إلى الاجتماع التاسع والأربعين للجنة.

دال - الصيد غير المشروع، واستخدام المرتزقة والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢٣ - أعرب عدد من أعضاء اللجنة عن القلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بأنشطة المرتزقة في وسط أفريقيا. وأفادت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأن هذه المسألة سبق أن ناقشتها الهيئات السياسية التابعة لها عدة مرات وفي أثناء القمة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في لومي، في تموز/يوليه ٢٠١٨، مشيرة إلى أن حساسية هذه المسألة تتطلب أن تعتمد اللجنة استراتيجية إقليمية، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٢٤ - وفي الاجتماع الثامن والأربعين، استمعت اللجنة إلى إحاطة من المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة بشأن مسألة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية المتأينة من الصيد غير المشروع أو التعدين. ووفقاً لما ذكره المعهد، فإن وجود الصيد غير المشروع، والجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية والمرتزقة في

المناطق الحدودية، فضلا عن الرعاة المسلحين، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وسهولة اختراق الحدود، وانتشار الفقر، كل ذلك يمثل تهديدا للحياة البرية، بما في ذلك في المناطق المحمية، كالمتنزهات الوطنية. وشدد المعهد على حجم تلك التهديدات وما يترتب عليها من آثار على الأمن في المناطق المحمية وحوها، وما تخلفه من عواقب سلبية في ما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي، وبخاصة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٥ - وبالنظر إلى الوسائل المتطورة التي يستخدمها المتجرون بصورة مطردة، بما في ذلك الأسلحة الحربية، والطائرات المسييرة بدون طيار، والطائرات العمودية، لاحظ المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة أيضا أن ثمة حاجة إلى موارد كبيرة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، سلط المعهد الضوء على الحاجة إلى تعزيز تدريب "مراقبي البيئة" وتجهيزهم، وقدراتهم الاستخباراتية والإشرافية، وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات والتعاون عبر الحدود بين قوات الدفاع والأمن.

٢٦ - وشدد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تنظيم الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالعائدات المتأتية من الحيوانات والنباتات البرية. وشدد على ما لوجود نظام فعال للعدالة الجنائية من أهمية بوجه عام، سواء من أجل معالجة المظالم الناشئة عن النزاع، ومن حيث كونها أداة لمنع نشوب النزاعات. وبالنظر إلى عدد المناطق المحمية الواقعة بالقرب من الحدود الدولية، شدد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على أهمية إدراج بُعد الموارد الطبيعية في الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين إدارة الحدود.

٢٧ - وأشارت اللجنة إلى أهمية المشكلة، وأوصت بإجراء دراسات متعمقة للحالة من أجل تحديد الحلول المناسبة. ولتحقيق هذه الغاية، وُجّهت الدعوة إلى الشركاء التقنيين والماليين لدعم المؤسسات الإقليمية والوطنية في اضطلاعها بتلك الدراسات لمكافحة الاتجار.

هاء - الأمن البحري في خليج غينيا

٢٨ - استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها كل من الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز التنسيق الإقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، حيث أشارا إلى حدوث زيادة في الحوادث الأمنية. وفي الفترة من ١ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سجل مركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا عملا واحدا من أعمال السرقة، وعملا واحدا من أعمال القرصنة، وعملا واحدا من أعمال أخذ الرهائن، وثلاث محاولات للصعود إلى ظهر سفن، وعملية واحدة خطفت فيها سفينة. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، سجل هجمات شنت على عشر سفن صيد وسفينة بضائع واحدة، وكذلك حالة واحدة من حالات أخذ الرهائن. وفي الوقت نفسه، ظلت المؤسسات الإقليمية والوطنية للأمن البحري تواجه تحديات في القدرات. فمركز التنسيق الإقليمي ومركز التنسيق الإقليمي يفتقران إلى المعدات الملائمة، في حين أن مراكز العمليات البحرية الوطنية بحاجة إلى مزيد من الموارد لنقل البيانات والموارد البحرية من أجل رصد المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات القضائية، قد لا تكون كافية للضغط على المجرمين وردعهم. كذلك لا يزال توفير التمويل لآلية تبادل المعلومات، المنصوص عليها في اتفاقية كينشاسا، يشكل تحديا.

٢٩ - وأبلغت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة بأن ثمة خطة للقيام بتنقيح للإجراءات المتصلة بتمويل هيكل السلامة والأمن البحريين ضمن عملية الإصلاح المؤسسي التي تجريها الجماعة حالياً. ثم قدمت اللجنة التوصيات التالية: تنفيذ القرار الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات بشأن تمويل هيكل السلامة والأمن البحريين؛ وقيام كل دولة من الدول الأعضاء بتوفير معدات تشغيلية رئيسية؛ وقيام الدول التي لا توجد لديها، حتى الآن، هيئة مسؤولة عن تنسيق عمل الدولة في عرض البحر، بإنشاء تلك الهيئة، في الشكل المتفق عليه؛ وإنشاء المنطقة ألف وفقاً للنظام الداخلي للجنة الدفاع والأمن، وإجراء اتصالات لهذا الأمر مع أنغولا.

٣٠ - وأعرب مركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا عن امتنانه لممثلي الخاص لوسط أفريقيا، وإلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، لتقديمهما الدعم للجهود المبذولة من أجل تعبئة الموارد. وتضمن البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الثامن والأربعين للجنة دعوات تهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه الآليات الأمنية دون الإقليمية (انظر A/73/967-S/2019/613، الضميمة الأولى).

واو - تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا

٣١ - لا يزال تعزيز دور المرأة في السلام والأمن الدوليين من أولويات اللجنة. ففي الاجتماع السابع والأربعين للجنة، عرضت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لدى الدول الأعضاء في الجماعة، ورحبت بقيام سبع دول (أنغولا، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا) باعتماد خطط عمل وطنية، وشجعت تشاد، وغابون، وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي، على أن تفعل الشيء نفسه. وأشارت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أيضاً إلى أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز الوعي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنطقة دون الإقليمية.

٣٢ - وفي الاجتماع الثامن والأربعين للجنة، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة إلى اللجنة بشأن الاستثمار في المرأة من أجل السلام والأمن، في إطار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ورحبت بالتقدم الكبير المحرز على الصعيد القطري، مشيرة، في الوقت نفسه، إلى أن التحديات لا تزال قائمة في وضع خطط العمل الوطنية وفي تنفيذها بفعالية، ولا سيما الافتقار إلى التنسيق والوضوح في ما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات، وعدم كفاية التمويل، وغياب الملكية الوطنية. وأضافت مشيرة إلى أن عدم الانتظام في استعراض خطط العمل الوطنية ومحدودية المواءمة مع السياسات الوطنية لا تسمح بمعالجة جميع مجالات الاهتمام.

٣٣ - وأوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باتخاذ مجموعة من الإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتضمنت التوصيات على الصعيد الوطني إنشاء آلية للدعوة من أجل وضع واعتماد خطط عمل وطنية في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد (تشاد، وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي)؛ وتقديم الدعم لإنشاء آلية للتنسيق ولتعبئة الموارد أو أمانة للبلدان لكفالة التنفيذ الكامل لخطط عملها الوطنية باعتماد خطط تشغيلية مدرجة في الميزانية؛ وإنشاء آليات وأدوات تمويل مرنة ويمكن الوصول إليها لتستفيد منها المنظمات والشبكات النسائية المحلية؛ وتقديم الدعم للهيئات الوطنية المسؤولة عن الإحصاءات، من أجل إدماج موضوع المرأة والسلام والأمن في الدراسات الاستقصائية أو البيانات؛ وإدخال تحسينات في الوثائق المتعلقة بالممارسات الجيدة على الصعيد الوطني.

٣٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، أوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز الدعوة من أجل التعجيل بخطة المرأة والسلام والأمن في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي عام ٢٠٢٠، فضلا عن التنفيذ الكامل لبرامج المرأة والسلام والأمن، وتوفير الموارد التي تتيح لأن يكون لتلك البرامج دور أفضل في مجال الدعوة.

زاي - حقوق الإنسان

٣٥ - في الاجتماعين السابع والأربعين والثامن والأربعين للجنة، قدم مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا إحاطة إلى اللجنة عن حالة حقوق الإنسان في وسط أفريقيا. ولاحظ المركز هشاشة احترام حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، مع استمرار وجود مزاعم بشأن حدوث انتهاكات للحق في السلامة البدنية والحق في الحياة في العديد من البلدان أثناء العمليات العسكرية وعمليات الشرطة؛ ووجود تقارير عن ارتكاب عنف جنساني وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية؛ وحوادث حالات وفاة في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز؛ واستخدام الذخائر الفتاكة ضد المتظاهرين العزل. وأبرز المركز أيضا ضعف المؤسسات الوطنية في ما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعدم تصديق بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية على عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية الهامة.

٣٦ - وقدم مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا التوصيات التالية إلى أعضاء اللجنة: الالتزام التزاما حازما بالجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان؛ وضمان إجراء محاكمات نزيهة؛ واعتماد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء حالات التعذيب وانتهاك الحق في الحياة للمحتجزين في مخافر الشرطة أو في أماكن الاحتجاز الأخرى؛ وتحسين إدارة العمليات الانتخابية من أجل كفالة تحقيق مكاسب الديمقراطية والسلام؛ واعتماد أهداف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل في إطار السياسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يكفي من الموارد البشرية والمالية والمادية من أجل تمكينها من الاضطلاع بولاياتها على نحو مستقل؛ والتعاون الكامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية. وعقب العرض، تدخل عدد من وفود الدول لعرض ما تبذله دولهم من جهود لتحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانهم.

حاء - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة

٣٧ - واصلت الأمم المتحدة تعبئة المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم للجهود الإقليمية والوطنية المبذولة في مجال السلام والأمن الدوليين، بواسطة المكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية وعمليات السلام.

٣٨ - وفي الاجتماع الثامن والأربعين للجنة، قدمت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا معلومات مستكملة عن عملية الإصلاح المؤسسي الجارية، التي اعتمدت الوثائق المتعلقة بما من جانب لجنة توجيهية تقنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وعلى المستوى الوزاري في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وستقدم الوثائق المتعلقة بعملية الإصلاح لكي تعتمدها الهيئات ذات الصلة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجلس الوزراء، وجمعية رؤساء الدول، قبل أن يفتح باب توقيعها والتصديق عليها من جانب الدول الأعضاء.

٣٩ - وأبرزت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ما تبذله من جهود ترمي إلى تعزيز العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واستعرضت أيضا حالة تنفيذ إعلان لومي الذي اعتُمد في أول مؤتمر قمة مشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠١٨، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لوضع خطة عمل مشتركة من أجل تنفيذ الإعلان الذي كان مقررا أن تعتمده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٠ - وأوصت اللجنة بعقد اجتماع في أقرب وقت ممكن بين الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية اعتماد خطة العمل المتعلقة بتنفيذ إعلان لومي، ولمناقشة المسائل الأخرى التي هي موضع اهتمام مشترك. ودعت اللجنة أيضا الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أن تزودها، في اجتماعها التاسع والأربعين الذي سيعقد بحلول نهاية عام ٢٠١٩، بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عملية الإصلاح المؤسسي.

ثالثا - المسائل الإدارية والمالية

٤١ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني. وكررت نداءها الموجه إلى الدول الأعضاء بأن تقدم مساهماتها، وطلبت إلى الأمانة أن تبعث رسائل تذكيرية بصفة منتظمة في هذا الصدد. وهنأت اللجنة رواندا على سداد اشتراكاتها بانتظام.

رابعا - استنتاجات وتوصيات

٤٢ - ريثما يتم إبرام وتنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي الجارية لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لا تزال اللجنة تشكل منبرا فريدا تعقد فيه دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية اجتماعات منتظمة لتبادل الآراء وللتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن الإقليميين. ويشهد التمثيل الرفيع المستوى للدول الأعضاء، وزيادة عدد الكيانات التي تحضر اجتماعات اللجنة وتنوعها، على أهمية اللجنة وجدواها.

٤٣ - وكما هو مذكور في هذا التقرير، لا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات كبيرة من حيث الاستقرار. وإنني أرحب بالتزام دول المنطقة دون الإقليمية بالتغلب على هذه التحديات، كما يتضح من الانفتاح الذي اتسمت به المناقشات التي جرت خلال الاجتماعين السابع والأربعين والثامن والأربعين للجنة.

٤٤ - لقد برزت ظاهرة الرعي والتنقل الرعوي عبر الحدود بوصفها مصدرا رئيسيا للتوتر في وسط أفريقيا، مع كونها، في الوقت نفسه، مصدرا هاما للدخل بالنسبة للناس في عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية، وأحد العوامل الهامة للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وللاستفادة من المكاسب، والتخفيف، في الوقت ذاته، من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإن من الأمور الملحة إلى أبعد حد تعزيز عملية تنظيم الرعي والتنقل الرعوي وإدارتهما في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، فإني أرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل اعتماد لائحة على الصعيد دون الإقليمي لتنظيم هذه الظاهرة، وأؤكد مجددا دعم الأمم المتحدة لهذه الجهود، من خلال مكتب الأمم

المتحدة الإقليمية لوسط أفريقيا والكيانات المعنية الأخرى. إن اللوائح الإقليمية وحدها لن تكفي للتصدي لجميع التحديات التي تكتنف ظاهرة الرعي والتنقل الرعوي في وسط أفريقيا. ولذلك، فإنني أحث جميع البلدان المعنية على تعزيز آليات التعاون الوطنية، وعلى سن القوانين ووضع السياسات والآليات اللازمة لتعزيز الرعي والتنقل الرعوي السلمي.

٤٥ - ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة في المنطقة دون الإقليمية، التي تشكل تهديدا خطيرا للمدنيين، وتؤثر على استقرار الدول، في حين تزيد حدة التوترات بين الدول وداخلها. وما يثير القلق اتجار الجماعات المسلحة غير المشروع بالموارد الطبيعية في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وتزايد وجود شبهة تواطؤ بين بعض هذه الجماعات المسلحة وشبكات إرهابية دولية. وإنني أهيب بالدول الأعضاء أن تتعاون على وجه السرعة لمعالجة هذه المسائل في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأرحب، في هذا الصدد، بقيام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بإطلاق مشروع مشترك بشأن "مساعدة الدول الأفريقية في تنفيذ رؤية الاتحاد الأفريقي في 'إسكات دوي المدافع' في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠: بناء القدرات لدول وسط أفريقيا". ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار العنف الذي يرتكبه جيش الرب للمقاومة، وأشجع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل بواسطة مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة.

٤٦ - ويجدوني الأمل إزاء التقدم المحرز في إطار عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك توقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا بين الحكومة والجماعات المسلحة، فضلا عن التدابير الرامية إلى تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية للاتفاق. وأرحب أيضا بالدعم الثابت الذي تقدمه اللجنة من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما زال يساورني بالغ القلق، مع ذلك، إزاء استمرار العنف، ولا سيما الهجمات التي يتعرض لها المدنيون من قبل بعض الجماعات المسلحة التي هي أطراف في الاتفاق. وأدعو إلى الوقف الفوري لهذه الاعتداءات، وإلى اتخاذ تدابير مناسبة ضد مرتكبي الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تندر بتعطيل عملية السلام الهشة. وأرحب كذلك بتفعيل اللجنة المشتركة الثنائية مؤخرا بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، وأشجع على إنشاء لجان ثنائية مشتركة أخرى بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها، لدعم تنفيذ الاتفاق.

٤٧ - وأرحب بالتضامن الذي أعربت عنه اللجنة من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون. وأشجع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين على دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة باعتماد سبيل الحوار الشامل للجميع.

٤٨ - ولا يزال تمويل الآليات الإقليمية للسلام والأمن الدوليين يشكل تحديا كبيرا يتعين على أعضاء اللجنة معالجته لكفالة أن تظل هذه الآليات ذات صلة ومفيدة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من المساهمات المقدمة لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. وأدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم بانتظام تبرعاتها للصندوق الاستئماني، من أجل كفالة توفير التمويل الكافي والمنظم للجنة. وأشجع كذلك الدول الأعضاء على مواصلة دعم عملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتشجيع على زيادة التعاون مع المركز الإقليمي لتنسيق الأمن البحري في وسط أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على جهودهما

في تعزيز التعاون الأفريقي بين وسط أفريقيا وغرب أفريقيا، بعدة طرق منها تقديم الدعم في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ إعلان لومي.

٤٩ - وأعرب عن امتناني لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وممثلي الخاص، على تقديمهم الدعم التقني والإداري واللوجستي من أجل تحسين عمل اللجنة. وأثني أيضا على كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة لتقديمها إسهامات تخصصية في أعمال اللجنة. وإنني أتطلع إلى مداولات اللجنة واستنتاجاتها التي ستنبثق عن اجتماعيها التاسع والأربعين والخمسين، اللذين سيعقدان في لواندا ومالابو، على التوالي.